قضايا وحوادث

Incidents and issues

■ تقديم: إسلام محفوظ

ضبط سائق هرب من موقع حادث مروري تسبب فيه ونتج عنه إصابة عاملين

تمكنت الإدارة العامة للمرور من ضبط سائق إثر هروبه من موقع حادث مروري تسبب فيه ونتج عنه إصابة عاملين في مجال توصيل الطلبات، وذلك على شارع الملك فيصل بالقرب من المرفأ المالي. وفيما اتخذت الإدارة العامة للمرور كافة الإجراءات القانونية اللازمة وأحالت القضية إلى النيابة العامة، دعت كافة السواق إلى ضرورة الالتزام بالأنظمة والقواعد والمرورية لتأمين سلامة مستخدمي الطريق، مشددة على الاستمرار في ضبط مرتكبي مثل هذه السلوكيات الخاطئة.

تعدى عليها خلال حملها

المحكمة تطلق بحرينية من زوج يكبرها بـ ٢١ عاما

قضت المحكمة الكبرى الثالثة الشرعية «السنية» بتطليق زوجة بحرينية من زوجها، بعد أن ذاقت منه جرعات من الإهانة والضرب حتى في الطريق العام، كما حرمها هي وأبناءها من حقها الشرعي في السكن فأخذت تتنقل من مكان إلى آخر، وامتنع عن سداد النفقة الشهرية.

وقالت ابتسام الصباغ وكيلة الزوجة البحرينية إن موكلتها تبلغ من العمر (٢٨ سنة) وطليقها يبلغ من العمر (٤٩ سنة) ويكبرها بـ ٢١ سنة، وكان سيئ العشرة معها، واعتاد ضربها وتعنيفها وإهانتها وسبها وشتمها والطعن في شرفها مرارًا وتكرارًا، من دون مراعاة الاعتبارات الزوجية.

وأشارت إلى أن موكلتها فاض بها الكيل بعدما اعتدى عليها قبل حكم الطلاق خلال تواجدها معه في السيارة، وأقفل باب السيارة عليها وضربها بيده على بطنها رغم علمه بأنها حامل وسحبها من شعرها وثيابها، وضربها بواسطة مفتاح على ظهرها وعضها في يدها، وقد قدمت بلاغا بهذه الواقعة لدى مركز الشرطة.

وشهد عدد من الاشخاص بصحة الواقعة، وأقر المدعى عليه بأنه احتسى علبتي بيرة قبل الواقعة، وثبت بشهادة الشهود في مركز الشرطة أنه كانت تفوح منه رائحة الخمر وفي حالة عدم اتزان ولا وعي لما يقوله.

وأحيل الزوج على أثرها لإجراء الفحص الطبي وأكدت النتائج أنه في حالة سكر، وصدر حكم جنائي بتغريمه ١٠٠ دينار، نتيجة لاعتدائه بالضرب على زوجته ورميها بما يخدش شرفها وحياءها.

وأكدت الصباغ أن الزوج لم يكفه الضرب بل امتنع عن الانفاق على زوجته بصورة منتظمة، وهي لا تملك ما تنفقه على نفسها وأبنائها، لافتة إلى صدور حكم في الاستئناف الشرعي بإلزامه بنفقة للمدعية، لكنه لم يلتزم.

وأضافت أنه لم يقف عند هذا الحد فهو ممتنع عن توفير حق زوجته الشرعي بتوفير سكن لها ولأبنائها، بالرغم من اتخاذ الإجراءات الجبرية ضده في ملف التنفيذ، لإلزامه بتوفير السكن لكنه لم يحرك ساكنا، والمدعية ضاق بها الحال لكثرة التنقل من مكان إلى آخر.

وأشارت المحكمة إلى أن الزوجين اعتديا كلاهما على سلامة جسم الآخر فأحدثا الاصابات الموصوفة في التقرير الطبي مما يتبين استحالة الحياة الزوجية بينهما، وحيث إن المحكمة وبعد محاولة الصلح قد ثبت لها الضرر بموجب ما ذكر سلفًا، وقد أقر المدعى عليه بأنه احتسى علبتين بيرة قبل واقعة تعديه عليها مما تعتبره المحكمة ضررا.

ولهذا قضت المحكمة بتطليق الزوجة من زوجها طلقة بائنة للضرر وتحرر لهما وثيقة طلاق بعد صيرورة الحكم باتا وإلزام المدعى عليه الرسوم والمصاريف مقابل أتعاب المحاماة ٥ دنانير.

المحكمة رفضت الدعوى وألزمته المصروفات

بحريني يطالب بتعويض ألف دينار بعد كسر يده في حادث بسبب حفر في الطريق

رفع بحريني دعوى قضائية اختصم فيها إدارة الطرق بوزارة الأشغال وطالب بأن تدفع له تعويضا يقدر بـ ١٠٠٠ دينار نتيجة إصابته في حادث مروري بسبب الحفر في الطريق، إلا أن المحكمة رفضتها والزمته المصروفات وذلك لعدم مسؤولية المدعى عليها.

وقال المدعي في دعواه إنه أثناء عودته إلى منزله في منطقة الهملة تعرض لحادث مروري بسبب وجود حفر في الطريق أدى إلى إصابته بكسور في يده اليمنى، وأضاف أن الطريق لم توضع عليه أي إشارات أو علامات إنارة، الأمر الذي حدا به إلى إقامة دعواه بغية الحكم له بالتعويض.

وقالت المحكمة إن مناط مسؤولية الإدارة الموجبة للتعويض هو توافر ثلاثة أركان هي الخطأ والضرر وعلاقة السببية، بحيث لا تقوم مسؤولية الإدارة إلا بوقوع خطأ من الإدارة في مسلكها وأن يلحق بصاحب الشأن ضرر وأن تتوافر علاقة السببية بين خطأ الجهة الإدارية والضرر الذي لحق بصاحب الشأن، بحيث يكون خطأ الإدارة هو السبب المباشر لما لحق بصاحب الشأن من ضرر، فإذا تخلف ركن من أركان هذه المسؤولية امتنع التعويض.

وأشارت المحكمة إلى أن الدعوى خلت مما يفيد ثمة خطأ يمكن نسبه إلى جهة إدارة الطريق بوزارة الأشغال أدى إلى الإصابة التي لحقت بالمدعي، ومن ثم تنتفي مسؤولية المدعى عليها الموجبة للتعويض ولا يكون ثمة وجه - وقد سقط ركن الخطأ - لبحث عناصر التعويض المدعى به، وتصبح الدعوى قائمة على غير سند من القانون وجديرة بالرفض، ولهذا قضت المحكمة برفض الدعوى وألزمت المدعي المصروفات.

ألغت حكما بسجنه ٣ سنوات

المحكمة تكتفي بسحب رخصة مأذون زوّر تاريخ عقد زواج

حكمت المحكمة الكبرى الجنائية الأولى ببراءة مأذون شرعي من تهمة تزوير عقد زواج، وقضت بإلغاء حكم صدر ضده بالسجن ٣ سنوات بعدما حرر العقد بتكليف من قاض شرعي، ولكن بتاريخ قديم بناء على طلب الزوجين، وقالت المحكمة ان ما وقع من القاضي غير خاضع للتأثيم الجنائي، ويعد مخالفة يترتب عليها جزاء تأديبي فقط، وقد طبق عليه الأمر بسحب رخصته.

وقد أدين المأذون الشرعي بالسجن ٣ سنوات، بتهمة ارتكاب تزوير في محرر رسمي وهو وثيقة عقد نكاح صادرة من إدارة المحاكم بوزارة العدل، بأن حرف الحقيقة فيها حال تحريرها، وذلك بنية استعمالها كمحرر صحيح، كما أنه استعمل المحرر المزور مع علمه بتزويره، وقد عارض الحكم أمام ذات المحكمة بهيئة مغايرة قضت ببراءته.

وتعود تفاصيل الواقعة إلى تلقي الجهات الأمنية بلاغا من وكيل العدل عن وجود شبهة تزوير في عقد زواج أبرمه مأذون شرعي بين بحريني وسيدة عربية الجنسية، وبعد التحقق من الأمر، واستدعاء الزوج البحريني أشار إلى أنه تعرض للاحتيال والنصب من قبل المأذون وآخر، ويشك أن زوجته متفقة معهما، بعد أن أوهمه المتهم بأنه مأذون شرعي.

وكان الرجل البحريني قد اتفق مع زوجته على الزواج بعد أن تعرف عليها عام ٢٠١٦ وكان الاتفاق على شبكة ومهر بقيمة ١٠ آلاف دينار، وبالسؤال عن إجراءات الزواج من أجنبية، علم بضرورة وجود ولي للزوجة وهو متوفى، فتم الاتفاق على عمل توكيل للسائق الخاص به ليكون وليها بالعقد.

وحرر التوكيل في المغرب وأرسله إلى البحرين لكنه جاء متأخرًا وفقد صلاحيته، فأخبرته زوجته بأنها تعرف سكرتير قاض شرعي يمكنه إجراء عقد زواج من دون الحاجة إلى ولي الأمر وأنها تواصلت معه لإتمام الإجراءات.

وتلقى الزوج اتصالا من شخص يطلب لقاءه على أنه سكرتير القاضي، وحرر عقد القران ووقع الزوج من دون التأكد من تفاصيل العقد وتم تحرير العقد بتاريخ قديم، وابلغته خطيبته أن العقد لم يتم التصديق عليه، وزودته برقم باحثة قانونية بالمحكمة للتواصل معها، والتي اخبرته بأن المتهم مجرد مأذون شرعي وليس قاضيا وأن عقد الزواج بصورته القديمة تم الغاؤه. وقال المأذون الشرعي وهو يعمل رئيس البحوث والارشاد بوزارة العدل أن قاضيا شرعيا طلب منه إبرام العقد كونه يريد أن ينأى عن تلك الأمور، وأجرى تلك المعاملة لمعزته له، وأن الوثيقة تسلمها من القاضي بعد أن أفهمه القاضي بأن الزوجين يريدا إجراء الزواج بتاريخ قديم في غضون ٢٠١٤. وبعد ذلك هو سوف يتولى العملية.

وتمت إدانة المتهم بارتكاب تزوير في محرر رسمي وهو وثيقة عقد نكاح صادرة من إدارة المحاكم بوزارة العدل، بأن حرف الحقيقة فيها حال تحريرها فيما أعدت لتدوينه، وذلك بنية استعمالها كمحرر صحيح، ولم يرتض الحكم فطعن عليه بالمعارضة أمام المحكمة التي اكدت براءته، بعد ما قرر الشاهد وهو القاضي الشرعي أن المأذون حرر العقد المدعى بتزويره على استمارة خاصة بهذا الأمر، ومذيلة بأختام صحيحة وأنه حصل عليها منه، وعقد العقد بتوجيه منه رغم عدم اختصاصه القانوني، وفقا لما نصت عليه المادة ٢٥ من لائحة المأذونين رقم ١ لسنة ٢٠١٦.

وأوضحت المحكمة أن تكليف القاضي للمأذون يعد في تلك الظروف بمثابة منحه الاختصاص الذي اقتضاه القانون، ومن ثم فإن المتهم يكون قد باشر العقد بناء على اختصاص خوله إياه من له سلطة تأديبية عليه، الأمر الذي يكون معه العقد قد تم ممن له اختصاص في عقده.

وعن تهمة التزوير المتعلقة بتدوين المتهم بعقد الزواج بأن الزوجة على خلاف الحقيقة ثيب، أوضحت المحكمة بأنه لا ينطوي على جريمة التزوير لأن عقد الزواج لم يعد لإثبات هذه الصفة.

وفيما يخص التاريخ المبرم فيه العقد، فإن اللائحة التأديبية لم ترتب أي جزاء على مخالفة المأذون لهذا الأمر سوى الإجراء التأديبي الذي اتخذته لجنة التأديب بسحب الرخصة، ناهيك عن أن العقد أعد لخلو الزوجين من الموانع الشرعية، ولما كان التاريخ ليس من البيانات الجوهرية في عقد الزواج، وأنه لا يكفي للعقاب في جريمة التزوير أن يكون الشخص قد غير الحقيقة في المحرر سواء كان رسميًا أو عرفيًا بل يجب أن يكون التغيير قد وقع في جزء من اجزاء المحرر الجوهرية التي من اجلها أعد المحرر، وعليه يكون ما أتاه المتهم غير خاضع للتأثيم الجنائي.

بدء أعمال دورة الأمن التخصصي البحري بمشاركة ١٨ من ضباط الصف

افتتح آمر الشؤون الإدارية بقيادة خفر السواحل، أمس نيابة عن قائد خفر السواحل، دورة الأمن التخصصي البحري العاشرة بجناح التدريب البحري بمشاركة ١٨ من ضباط الصف، حيث تناول في كلمته أهداف ومخرجات الدورة والتي تأتي في إطار الخطة السنوية لقيادة خفر السواحل، بهدف رفع كفاءة منتسبيها.

وتستمر الدورة ١١ أسبوعا على مرحلتين، الأولى نظرية وتشمل البحث والتحري، الوعي الأمني، مسرح الجريمة، قانون الإجراءات الجنائية، قانون قوات الأمن العام، قانون العقوبات، والثانية عملية وتشمل معاينة مسرح الجريمة، اعتراض وتفتيش السفن ومكافحة التهريب.

ناشط اجتماعي يحذر من إساءة استخدامها

وسائل التواصل الاجتماعي أداة لتوصيل الهموم والمطالب إلى الجهات المعنية

كتب: مكي حسن

قطعت وسائل التواصل الاجتماعي شوطا كبيرا في توصيل المعلومات المهمة، وذلك من خلال الانتشار السريع بين شرائح متنوعة في المجتمعات، حيث تعرف عملية التواصل الاجتماعي بأنها العلاقة بين السبب والنتيجة أو نقل المعلومات وتبادلها بين أكثر من طرف بهدف تعميمها على المعنيين، فإن كانت قضية مفيدة، يستفيد منها المتلقون، وإن كانت سلبية، فيحذر منها المتلقون مع ملاحظة ان من يعلق على المعلومات المنشورة قد يشيد بها وبناشرها (المرسل) أو على العكس، يتلقى المرسل السب والقذف والكلام الجارح.

والأسئلة التي يمكن أن تطرح على المتعاملين مع أصحاب مواقع التواصل الاجتماعي عديدة منها: ما دوافعهم من نشر المعلومات، وما أهم الملفات او القضايا التي يتناولونها على العموم؟ وما ردود الأفعال التي يتلقونها سلبا أو إيجابا، وخاصة فيما يتعلق باختلاف الرؤى والأفكار وتقييم الأداء لجهة حكومية أو أهلية وغيرها من مؤسسات المجتمع؟

وفي هذا الصدد، التقت «أخبار الخليج» مع الناشط الاجتماعي علي حسن للتعرف على ما يقوم به من نقل ونشر للمعلومات بهدف التوعية والصعوبات وردود الأفعال التي يواجهها، وفيما يتلقى من ردود أفعال داعمة أو محبطة من قذف وسب.. فماذا قال؟

يقول علي حسن إنه استهل التواصل الاجتماعي قبل سنوات قليلة ماضية كأداة للتواصل مع الناس وتوصيل المعلومات الى المسؤولين والمعنيين في المملكة من منطلق خدمة المواطنين، لكنه شعر من خلالها ان الناس يريدون منه ان يظل هو في وجه المدفع، وخاصة اذا كانت المعلومة انتقادا لوضع معين او إشارة الى نقص في خدمة معينة او طلبا لوحدة سكنية او تطويرا لشارع معين أو أي قضية تتعلق بأمراض مزمنة أو المسنين او العاطلين والمتقاعدين أو قضايا تتعلق بالتعليم أو انقطاعات الكهرباء خلال الصيف وغيرها من قضايا تتعلق بالتجاوزات المالية والإدارية والضرائب، وكيفية مواجهتها بآليات جادة تحد من آثارها السلبية على المواطنين والمقيمين.

وتابع مجيبا حول كيفية التواصل مع المواطنين وذلك من خلال الموبايل (التليفون) والواتس آب والانستغرام، معتمدا على صيغة مبسطة في نشر وتوصيل المعلومة الى المعنيين والابتعاد عما يسيء إلى الآخرين، منوها في هذا الخصوص الى انه يتلقى تجاوبات جيدة لكون المواضيع التي يعرضها على موقعه تمس حياتهم وتلامس مشاعرهم بصورة صادقة من جهة، ومن جهة أخرى أوضح انه تعرض للسب والقذف معللا السبب في ذلك أنه راجع الى اختلاف الرؤى والأفكار والحلول المعروضة، حيث يعرض الحلول أحيانا للقضايا التي ينشرها على موقعه للتواصل الاجتماعي.

وأشاد بالمسؤولين بالدولة في ختام اللقاء لتجاوبهم لما يعرض من قضايا وسرعة أخذ قرارات باتجاه المطروح منها لكنه دعاهم الى فتح قنوات اكثر للتواصل مع المواطنين، بينما دعا الشباب الى التحلي بالصبر وعدم المبادرة بردود افعال لا تعبر عن حرية الرأي وتشوه المعاني الحقيقية لعملية التواصل الاجتماعي، وخاصة فيما يتعلق بتوصيل المعلومات حول قضايا التنمية في البلاد، وذلك كله يصب مع توجهات القيادة الرشيدة في مملكة البحرين.ومن جانب آخر، سألت «أخبار الخليج» عددا من المواطنين من متابعي الإنستغرام والواتس آب وغيرها عن أهمية المعلومات التي ترد في مواقع التواصل الاجتماعي وكيفية التعامل معها، وجاءت الأجوبة مؤكدة ليس كل ما يرد في مواقع التواصل الاجتماعي صحيحا، ونبهوا الى أهمية التعامل بحذر مشددين في الوقت ذاته على مصداقية المعلومات وحياديتها وأهمية تناولها لقضايا الوطن والمواطنين المتعلقة بمعيشتهم وحاجاتهم، وبالتالي ضمان عدم انحيازها لأي فئة على حساب فئة أخرى في المجتمع البحريني مشيرين الى ان المعلومات المنشورة في المواقع الالكترونية هي الاقرب الى العمل الصحفي لكن ينقصها الاحتراف والمهنية وتحتاج الى مدة من الزمن للرقي بهذا النوع من المعلومات والإعلام.

○ علي حسن.

«الوطنية لعلوم الفضاء» والبوليتكنك توقعان مذكرة تفاهم لتنمية الكوادر الوطنية

في إطار تعزيز روابط التعاون التعليمي والعلمي مع مختلف الجهات الحكومية والخاصة في المملكة، وقّعت كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين) مذكرة تفاهم مع الهيئة الوطنية لعلوم الفضاء (NSSA) بهدف تنمية موارد بشرية وطنية مؤهلة للعمل في قطاع علوم وتقنيات الفضاء، بما يخدم نمو القطاع وتطوره في مملكة البحرين.

وقّع المذكرة من جانب الهيئة الوطنية لعلوم الفضاء رئيسها التنفيذي الدكتور محمد إبراهيم العسيري، ومن جانب بوليتكنك البحرين رئيسها التنفيذي الدكتور جيف زابودسكي، بحضور عدد من كبار المسؤولين من الجانبين.

ووفقًا للمذكرة، ستقوم الهيئة الوطنية لعلوم الفضاء وبوليتكنك البحرين بالتنسيق فيما بينهما من أجل تصميم وإعداد برامج توعوية وتعليمية وبحثية وتدريبية في عدد من التخصصات العلمية المتعلقة بتقنيات وعلوم الفضاء، بما يمكن الخريجين من تلبية احتياجات قطاع الفضاء المتنامي في المملكة، ويعزز من مكانة مملكة البحرين في مجال علوم الفضاء إقليميًا ودوليًا.

وتعليقًا على توقيع المذكرة، أكد الرئيس التنفيذي للبوليتكنك الدكتور جيف زابودسكي «أهمية الشراكات الاستراتيجية ودورها في دعم وتطوير الأبحاث العلمية، وفتح آفاق جديدة وواسعة للطلبة من خلال توفير فرص تدريبية بأيدي الخبراء والمتخصصين من قبل الشركاء»، موضحًا أن «البوليتكنك تمتلك الإمكانيات والكوادر لتحقيق الأهداف المشتركة للطرفين، ما يسهم في دعم التنمية في قضايا علوم الفضاء، إضافة إلى دعم الإبداع والتشجيع على الابتكار والبحث العلمي، والإسهام الإيجابي والفاعل في القضايا البحثية المتعلقة بقطاع تكنولوجيا الفضاء، وتبادل الخبرات والتجارب مع الهيئة الوطنية لعلوم الفضاء وتحقيق التكامل العلمي للطرفين».

ومن جانبه، أكد الرئيس التنفيذي للهيئة الوطنية لعلوم الفضاء الدكتور محمد إبراهيم العسيري أن «توقيع المذكرة بين الهيئة والبوليتكنك يؤكد الالتزام المشترك بين المؤسسات الأكاديمية والهيئات المتخصصة لتلبية متطلبات المرحلة المقبلة في ميادين العلوم والتكنولوجيا»، مشيرًا إلى أن «النمو المتسارع في قطاع الفضاء بعلومه وتطبيقاته الواسعة يحتم علينا دعم القطاع التربوي والأكاديمي والبحثي بالخبرات التي اكتسبها فريق عمل الهيئة، وإشراك الكادر الأكاديمي في المشاريع والمبادرات التطويرية الطموحة في هذا المجال»، مبينًا أن «وكالات ومؤسسات الفضاء أسست لتكون نواة للمعرفة يعوّل عليها في رسم ملامح مستقبل مختلف العلوم، والشواهد على ذلك كثيرة جدًا».

وثمن الدكتور العسيري دور البوليتكنك في تزويد سوق العمل بالخريجين المؤهلين من مختلف التخصصات لسد الشواغر في كافة القطاعات، قائلاً: «نعتبر البوليتكنك صرحًا تعليميًا حاضنًا للتكنولوجيا والبحث العلمي، ومحفزًا للابتكار. ونحن نتشارك مع القائمين على الكلية في تطلعاتنا، وسنسعى سويًا إلى استحداث وخلق البرامج التوعوية والتدريبية التخصصية والفنية للطلاب والخريجين». مضيفًا: «ان الهيئة، وبمتابعة من مجلس إدارتها، وبتوجيهات من وزير المواصلات والاتصالات، الوزير المعني بالرقابة والإشراف على أعمالها، تقوم ومنذ مدة بتقديم المشورة العلمية والتقنية للكلية، فيما يتعلق بالمشاريع ذات العلاقة بالفضاء والتقنيات المتقدمة، بما يساهم ليس فقط في نمو قطاع الفضاء في المملكة، وإنما يصب أيضًا في بناء اقتصاد مستدام قائم على الابتكار والإبداع والتميّز، الأمر الذي من شأنه أن يجعلنا مساهمين فعليين في دعم برنامج عمل الحكومة، وفي تحقيق رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠».